لا ضوء في نهاية النفق

تفاقُم عمالة الأطفال بين النازحين داخليا واللاجئين في الدول المُضيفة

إعداد
على محمد

تحرير
شريف عبد الحميد

مقدمة

يصادف 12 يونيو من كل عام اليوم العالمي لمناهضة عمالة الأطفال، والذي يشكل مناسبة لتذكير الحكومات والمنظمات الدولية والوطنية بهذه المشـــكلة العالمية، حيث تؤثر عمالة الأطفال علي طفل واحد من بين كل عشـرة أطفال في العالم، وتشـير التقديرات الدولية إن 218 مليون طفـل في الفئـة العمريـة من 5 إلى 17 عـامـاً، منخرطون في عمـالـة الأطفـال، 73 مليون منهم يعملون في أعمال خطرة، ونظرا لإن الأطفال هم الضـــحية الأولي للنزاعات المســلحة، والتشــريد الداخلي، بقت ظاهرة عمالة الأطفال لصــيقة بشــكل غير متناســب بالأطفال اللاجئين في البلدان المُضـيفة، وبالأطفال الذين تقطعت بهم السُـبل في دولهم، واضـطروا إلى النزوح داخليا بين مدينة وأخري، بسـبب النزاعات المسـلحة وفي بعض الأحيان الكوارث الإنســانية، مثل المجاعات، والكوارث الطبيعية مثل تغير المناخ، لذلك يميل عمل الأطفال إلي الارتفاع بين اللاجئين والنازحين داخليا أكثر من غيرهم، ونظراً لإن هذه الظاهرة أخذت في الانتشار على نطاق واسع وغير مسبوق، خصصت منظمة العمل الدولية في عام 2002 يوم **12 يونيو** من كل عام يوما عالميا لمكافحة عمل الأطفال، لإيلاء الأهمية بهذه الظاهرة وكبح جماحها بما يضمن للأطفال حياة تخلو من الانتهاكات المتعلقة بالعمل.

وقد حظي إنهاء عمل الأطفال بتأييد المجتمع الدولي، وحدد له هدفاً للقضـــاء على هذه الظاهرة في 2025، ومع ذلك فإن جهود القضـــاء على هذه الظاهرة تســير بوتيرة متباطئة للغاية، وجاءت جائحة كورونا لتؤخر الجهود المبذولة في هذا السياق. فما فتأت ظاهرة عمالة الأطفال، تشكل تهديداً لمصالح الطفل الفضلي، واستشرت هذه الظاهرة بشكل أساسي في مناطق النزاعات المسـلحة لاسـيما في مناطق النزوح الداخلي، وبين اللاجئين في البلدان المُضـيفة، حيث يجد الأطفال انفسـهم مضـطرين للعمل لتغطية جزء من نفقات الأسـرة، ولأنه بدون العمل قد لا يبقي علي قيد الحياة، وتدفع بعض الأســر أطفالها للانخراط في أسوء أشكال العمل التي قد يرقي إلى نوع من أنواع العبودية الحديثة والرق المعاصر المنهي عنه بموجب اتفاقيات منظمة العمل الدولية، حيث 4.5 مليون طفل يعملون بالســخرة وهم يشـكلون ما يصـل إلى 18% من الأطفال ضـحايا العمل الجبري الذي يبلغ عددهم 25 مليون طفل في العالم.

يتعارض كل ما سبق، مع الغاية السابعة من الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، الذي تنص على ضـــرورة اتخاذ تدابير فورية للقضـــاء على العمل الإجباري وإنهاء العبودية الحديثة والاتجار بالبشـــر والقضـــاء على أســـوأ اشـــكال عمل الأطفال، حتى لا يتخلف هؤلاء الأطفال عن الركب، وحتى لا يُســتخدموا كمطية للاســتغلال الجنســي أو من قبل الكبار في

أعمال غير مشـــروعة في طيف من الحالات، ويمكن ان يكون هناك فئات معينة من الأطفال اللاجئين والمشـردين داخليا أكثر عرضـة للانتهاكات من غيرهم مثل الأطفال غير المصـحوبين والمنفصلين عن ذويهم والأيتام وأطفال الشوارع، فغالبا ما يكون الأطفال النازحون ضعفاء وأكثر هشاشة من غيرهم نظراً لوضعهم في مخيمات مزدحمة وملاجئ طارئة ومستوطنات في أكثر الأحوال تكون غير رسـمية. ما ينطبق على الأطفال النازحين داخليا، ينطبق بدرجة أقل على الأطفال اللاجئين في البلدان المُضـيفة في الشـرق الأوســط الذين هم هدف لطيف واسع من الانتهاكات الممنهجة أيضا.

وعليه قررت مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان**، أن تعمل على هذا التقرير بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على عمالة الأطفال، وباعتبار إن عام 2021 هو السنة الدولية للقضـاء على عمالة الأطفال، وهو ما جعل المؤسـسـة تولي أهمية خاصـة لهذه القضـية الحيوية، التي تتطلب جهوداً مضـاعفة من الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية ودوراً توعياً من منظمات المجتمع المدني، وبدون تكاتف الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية سـيتخلف الأطفال عن الركب، ولا تنجح خطط القضـاء على عمالة الأطفال بحلول عام 2025، كما هو مخطط له.

ويركز التقرير في طياته على الإطار القانوني لمكافحة عمالة الأطفال، وتفاقم عمل الأطفال بين النازحين داخليا، والعوامل التي تسـاهم في تنامي هذه الظاهرة، بالإضـافة إلى الارتفاع المُطرد في عمالة الأطفال بين اللاجئين في الدول المُضيفة في الشرق الأوسط مع آخذ "حالة اللاجئين السوريين" كنموذج علي تنامي هذه الظاهرة. وفي النهاية يورد التقرير الآثار المترتبة على عمالة الأطفال لاسيما اسوء أشكال العمل المنصوص عليه في الاتفاقية رقم 182 بشأن أسوا أشكال العمل لعام 1992.

الإطار القانوني للحد من ظاهرة عمالة الأطفال

بدأ الاهتمام العالمي بحقوق الطفل منذ الشروع في إعداد مسودة الإعلان العالمي لحقوق الطفل في عام 1957، الذي اعتمد بموجب قرار الجمعية العامة 1386 (د-14) بتاريخ 20 نوفمبر 1959، حيث نص الإعلان على ضـرورة كفالة وقاية الطفل من كل أشـكال الإهمال والقسـوة والاســتغلال، وألا يكون الطفل عُرضــة للاتجار به بأي وســيلة من الوســائل، وألا يُســتخدم الطفل قبل بلوغ سن مناسب، وألا يُشرع له بتولي أي حرفة أو عمل يضر بصحته أو يؤثر على تعليمه أو يضــر بنموه البدني أو العقلي أو النفســي، بالإضــافة إلي ذلك ورد في هذا الإعلان

ضرورة أن يحظى الطفل بحماية خاصة، وأن تُتخذ كافة التدابير بما في ذلك التدابير التشريعية من أجل بقاء الطفل في صحة جيدة، مُتمتعاً بالحرية والكرامة[1].

ويوجد طيف من الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي حاولت الحد من ظاهرة عمالة الأطفال، وتنظيم هذه الظاهرة قدر الإمكان عندما يكون الطفل في سن محدد، بالشكل الذي لا يشكل انتهاكاً فجة لحقوق الطفل وصحته النفسية والجسدية، وتُعرف "عمالة الأطفال"، بأنها مزاولة الأطفال لأي عمل قبل بلوغ سن الثامنة عشر، في أي نوع من الأنشطة أو في ظروف عمل تعوق تطورهم ونموهم الجسدي والعقلي، ومع إن بعض هذه الاتفاقيات لا تمنع عمالة الأطفال في المطلق، وتحدد وتنظم الشكل الذي يمكن أن ينخرط فيه الأطفال في العمل وفقا لضوابط محددة، وعند استثناءات بعينها إلا أنها تبقي الإطار الدولي والإقليمي لمكافحة عمل الأطفال التي يجب أن تؤام الدول قوانينها المحلية معه ومن بين هذه الاتفاقيات [2]:

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، والتي تؤكد في نص المادة (32) على ضرورة اعتراف كافة الدول الأعضاء في الاتفاقية، بحق الطفل في عدم الاستغلال الاقتصادي أو ممارسة أعمال قد تعرضه للخطر أو تتعارض مع حصوله على التعليم المناسب، أو تؤثر على نموه العقلي والبدني والروحي والاجتماعي، والمعنوي، ولتحقيق هذه الغرض ألزمت الاتفاقية الدول الأطراف في الفقرة الثانية من نفس المادة السابقة، تحديد حد أدني لسن العمل. ووضع النظام الأمثل لساعات العمل بالنسبة للأطفال، وفرض عقوبات وغرامات حالة عدم تطبيق هذه المادة بالشكل المنصوص عليه في الاتفاقية، مع اتخاذ كافة الإجراءات التشريعية والاجتماعية والإدارية والتربوية لتحقيق هذا الغرض، بما في ذلك فرض العقوبات والجزاءات بغية تحقيق هذه الغاية[3].

اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام رقم 138 لعام 1973، والتي تفرض في نص المادة الأولي والثانية من الاتفاقية على الدول الأعضاء، اتباع سياسات وطنية تقضي على عمالة الأطفال، بالإضافة إلى تحديد سن معين لعمالة الأطفال، يقدر بخمسة عشر عاماً، وأن يكون الحد الأدنى للسن بالنسبة لعمالة الأطفال في حالة الأعمال الخطرة 18 عاماً، في حين إن "المادة السابعة" من الاتفاقية تمنح الدول الأطراف الأحقية في أن تسمح بعمالة الأطفال في الفئة العمرية التي تتراوح بين 13 إلى 15 عاماً، لكن على أن تكون في أعمال خفيفة، لا يشكل الانخراط فيها خطراً علي صحتهم او نموهم العقلي والجسدي، والا تتعارض مع استمرارهم في التحصيل الدراسي[4].

---

[1] أنظر: إعلان حقوق الطفل لعام 1959 ، المبدأ الثاني، على الرابط التالي:https://bit.ly/3uUrPw8

[2] What is child lab our, International Labor Organization, For more on the following link :https://tinyurl.com/ybk676ug

[3] أنظر: اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989، المادة 32، للمزيد على الرابط التالي:https://tinyurl.com/y9n9nz77

[4] أنظر: اتفاقية الحد الأدنى لسن الاستخدام لعام 1973 رقم (38)، للمزيد على الربط التالي:https://tinyurl.com/ycfp3m5e

يُلاحظ في هذه الاتفاقية إنه على الرغم من إلزام الاتفاقية الدول الأطراف بتحديد السن المرتبط بعمالة الأطفال، إلا أنها ومع ذلك لم تمنع عمالة الأطفال كلياً، وسمحت في نصوص بعض المواد للدول بتشغيل الأطفال وفقا لضوابط محددة كما في نص المادة السابعة.

الاتفاقية رقم 182 بشأن أسوء أشكال عمل الأطفال عام 1999، يُمكن اعتبار هذه الاتفاقية مُكملة للاتفاقية السابقة، من حيث محاولة مكافحة كافة أشكال عمل الأطفال، حيث عرفت الطفل لأول مرة، بأنه "كل الأشخاص ما دون الثامنة عشر"، كما حددت الاتفاقية في نص المادة الثالثة أسوء أشكال عمل الأطفال وجاءت كالتالي:

- جميع أشكال الرق، والأشكال المماثلة له، مثل الإتجار بالأطفال أو بيعهم، والعمل القسري، أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال في النزاعات المسلحة.
- استخدام طفل وتشغيله أو عرضه لغرض من أغراض الدعارة، أو لإنتاج عروض إباحية، او أداء عروض إباحية.
- استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه للعمل في أنشطة غير مشروعة، مثل الإتجار في المخدرات، أو العمل على إنتاجها، بالشكل الوارد في المواثيق الدولية.
- الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى الإضرار بصحة الأطفال، أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي.

لكن الاتفاقية سمحت للدول الموقعة في المادة رقم (4)، بأن تحدد في قوانينها وتشريعاتها الوطنية وبعد التشاور مع العمال، وأصحاب العمل، ومنظمات أصحاب العمل، قائمة الأعمال الخطرة الخاصة بكل دولة، مع الأخذ في الاعتبار التوصية رقم 190 الصادرة في عام 1999 بشأن أسوء أشكال عمل الأطفال خاصة الفقرتين الثالثة والرابعة الخاصين بالأعمال الخطرة[5].

ملاحظة

تعتبر التوصية رقم 190 لعام 1999، بخصوص أسوء أشكال عمل الأطفال، توصية مُكملة للاتفاقية رقم 182، واعتمدت هذه التوصية في يونيو 1999، وتنص الفقرتين الثالثة والرابعة من التوصية علي تحديد الأعمال الخطرة التي يجب أن يتشاور بشأنها أصحاب العمل والمنظمات والعمال، كما هو موضح في نص الاتفاقية المذكورة ، وشملت قائمة الأعمال تلك التي يمكن أن يتعرض الأطفال بسببها للاعتداء الجسدي أو النفسي أو الجنسي من خلال، العمل تحت سطح الأرض أو تحت الماء أو على ارتفاعات خطيرة والعمل مع الآلات والمعدات والأدوات الخطرة، أو التي تنطوي على مناولة أو نقل يدوي للأحمال الثقيلة، أو العمل في بيئة غير صحية قد تعرض الأطفال، على سبيل المثال، لمواد أو عوامل أو عمليات خطرة أو لدرجات حرارة أو مستويات ضوضاء أو اهتزازات ضارة بصحتهم، بالإضافة إلي العمل في ظل ظروف صعبة للغاية مثل العمل لساعات طويلة أو أثناء الليل.

[5] أنظر: اتفاقية رقم 182 بشأن حظر اسواء اشكال عمل الأطفال، للمزيد على الرابط التالي:https://tinyurl.com/y83xkhks

فيما يتعلق بأنواع الأعمال المشـــار إليها بموجب الفقرة الأخيرة من المادة 3 من الاتفاقية، فإن التوصـية تعطي إمكانية للقوانين أو اللوائح الوطنية أو الجهات الرسـمية، بعد التشـاور مع منظمات العمال وأصـحاب العمل المعنية، بعمالة الأطفال من سـن 16 عاماً بشـرط حماية صحة وسلامة وأخلاق الأطفال العاملين بشكل كامل[6].

الاتفاقية العربية رقم 18 لعام 1996 " بشـأن عمل الأحداث"، والتي تحاول أن تتماهي مع ما أقرته اتفاقية حقوق الطفل، من ناحية حماية الأطفال من الاسـتغلال الاقتصـادي، وتوفير الرعاية الصـحية والنفسـية والعقلية له، وتحدد الاتفاقية في نص المادة الأولي "الأطفال الأحداث" بأنهم من أتموا العام الثالث عشـر، ولم يبلغ العام الثامن عشـر، وتحظر الاتفاقية بشكل واضح عمل الأطفال الذين لم يبلغوا العام الثالث عشر وفقا للفقرة الثانية في المادة الأولي أيضـا. كما أنها تنص على وجوب ألا يتعارض عمل الطفل الحدث مع البرنامج التي حددته الدولة الخاص بالتعليم الإلزامي. مع ذلك فإن الاتفاقية في المادة الثانية تعطي الدول الأطراف فيها الحق في اسـتثناء الأعمال الزراعية غير الخطرة، وغير المؤثرة على الصـحة من تطبيق بعض من أحكام هذه الاتفاقية[7].

يبقي أن نقول، أنه على الرغم من تصـديق الدول التي نذكرها لاحقا في التقرير، سـواء كانت بلدان مُضيفة للاجئين أو الدول التي بها أطفال نازحين داخليا على غالبية الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الطفل والحد من ظاهرة عمالة الأطفال، وعمل هذه الدول على تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة لاسـيما الغاية السـابعة من الهدف الثامن من أهداف التنمية المسـتدامة. لكن مع ذلك نجد في كثير من الحالات اسـتثناءات تتعارض مع السـن القانوني المُحدد في طيف من الصـكوك الدولية لعمل الأطفال، بالإضـافة إلى غياب الرقابة على هذه الظاهرة، وهو ما يعد مدخلاً للزج بالأطفال في براثن الأعمال الخطيرة والضـارة للصـحة النفسية والعقلية والجسدية للطفل.

في فوه المخاطر، عمالة الأطفال في مناطق النزوح الداخلي

في طيف واسع من الحالات يرحل النازحون من منازلهم لأسباب تتشابه مع اللاجئين تتمثل في النزاعات مسلحة واعتداءات على حقوق الإنسان وكوارث طبيعية، مثل تغير المناخ، لكن النازحون داخلياً يتحملون وطأة الانتهاكات بشكل أشد، نظراً لإن استقرارهم في مكان داخل الدولة محفوف بالمخاطر، ولأنه في الغالب ما تكون مناطق النزوح، مناطق فقيرة تغيب عنها مقومات الحياة الأسـاسـية، مثل الخدمات الصـحية والتناقص الحاد في الغذاء، وعدم إيلاء أي أهمية لهم من قبل دولهم، فالنازحون داخلياً لم يعبروا الحدود الدولية طلباً للجوء

[6] R190 - Worst Forms of Child Labor Recommendation, 1999 (No. 190), International Labor Organization, For more on the following link: https://tinyurl.com/ybn37pl6

[7] أنظر: الاتفاقية العربية رقم 18 لعام 1996 بشأن عمل الأحداث، للمزيد على الرابط التالي:https://tinyurl.com/ycja2d35

وبالتالي ينظر إليهم القانون على أنهم في حماية حكومتهم حتى لو أن هذه الحكومة كانت في الأغلب السبب الذي دفعهم للفرار من مناطق نشأتهم الاولي[8].

ولا يمكن أن نفصل الارتفاع في ظاهرة عمالة الأطفال في مناطق النزوح الداخلي في الدول المشمولة بالتقرير عن السياقات المختلفة سواء الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في هذه المناطق، فغالبا ما تشهد هذه المناطق معدلات فقر عالية وحالات حادة من انعدام الأمن الغذائي، كما أشرنا أعلاه، وهو ما يدفع طيف من الأسر إلى حث أطفالهم وإجبارهم في أحيان كثيرة علي العمل، كما إن الأطفال الذين فقدوا ذويهم والأطفال غير المصحوبين يجدون أنفسهم مضطرين للعمل للبقاء على قيد الحياة، ويكون الأطفال في هذه المناطق عُرضة أكثر من غيرهم للعمل القسري والتجنيد الإجباري وغيره من أشكال العمل الجبري والرق الحديث سواء من الفصائل المسلحة أو من جماعات موالية للحكومات مدفوعين بقلة الحيلة والرغبة في البقاء أحياء.

في **سوريا**، علي سبيل المثال يوجد نحو 2 مليون ونصف طفل مشرداً داخلياً، بسبب الحرب الأهلية والنزاع بين الجيش السوري والفصائل المسلحة، وعلي الرغم إن هذا العدد انخفض في الآونة الأخيرة، إلا أن معدلات عمالة الأطفال آخذه في الارتفاع في الفئة العمرية من 6 إلي 15 عاماً بين الأطفال النازحين في مخيمات النزوح في شمال غرب سوريا[9]، وفي وصف ذلك، يقول أحد الأطفال في ريف إدلب الجنوبي ويبلغ من العمر 12 عاماً، والذي نزح بسبب العمليات العسكرية "كنت من أوائل الطلاب في مدرستي، لكن بعد نزوحنا إلي منطقة آخري لا أعرف اسمها لم يعد بإمكاني الذهاب إلي المدرسة، واضطرت إلي البحث عن عمل أو تعليم مهنة، فالتحقت بورشة لتصليح السيارات" ويسرد هذا الطفل مأساته فيقول قيل لنا "التعليم لا يجدي في وقت الحرب" حالة الطفل السوري تكشف عن الآثار المترتبة علي النزوح الداخلي لاسيما علي الأطفال، فهم أكثر عرضة للاستغلال خاصة ما يتعلق بعمالة الأطفال، كما تكشف هذه الحالة عن ظاهرة لصيقة بظاهرة عمالة الأطفال ألا وهي الخروج من العملية التعليمية لاسيما في الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة أو عدم القدرة علي السيطرة علي كافة الأراضي التابعة لها[10]. ووفقا لتقارير حقوقية فإن نسبة عمالة الأطفال النازحين في شمال غرب سوريا وصلت 20% غير إن يرجح أن الأعداد أكثر من ذلك بكثير، نظراً للحالة الاقتصادية السيئة في هذه المخيمات التي تجعل الأطفال ينخرطون في سوق العمل رغماً عنهم[11].

---

[8] اللاجئون والنازحون، أطباء بلا حدود، على الرابط التالي: https://bit.ly/3prW6kX

[9] الأمم المتحدة: خمسة ملايين طفل سوري مشرد ومليونان دون تعليم، العربي الجديد، 17 يناير 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/3fU48jm

[10] إدلب.. هوامش الجحيم.. تفشي عمالة الأطفال في الشمال السوري، عين المدينة، 17 فبراير 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/3cmU7Jj

[11] «الشعور بالمسؤولية» يدفع بأطفال إدلب للخروج من المدارس إلى «أعمال مميتة»، الشرق الأوسط، 4 ديسمبر 2020، علي الرابط التالي: https://bit.ly/3uZoXOF

وفي سوريا على وجه التحديد استشرت هذه الظاهرة في المخيمات المُنتشرة على الحدود مع دول الجوار، ووفقا لمنسق استجابة سوريا فإن هذه الظاهرة ترجع إلى انخفاض دخول عائل الأسرة وارتفاع معدلات الفقر والحاجة لكسب المال على المدي القريب. وتنتشر في المناطق الحدودية التي تبني فيها المخيمات للنازحين داخلياً مناطق صناعية، يلجئ إليها كثير من الأطفال النازحين، ما يشكل خطراً جسيما على صحتهم، مع استغلالهم بدفع أجور لا تتناسب والمشاق الذين يتحملونها[12].

كما شهدت **اليمن** معدلات عالية من عمالة الأطفال، وهي ظاهرة مرتبطة في المقام الأول بالنزاع المستمر بين الحوثيين والتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، لكن بالنظر إلى المناطق التي تأوي النازحين داخليا في اليمن نجد إن عمالة الأطفال على سبيل المثال في مأرب شهدت رواجاً في الآونة الأخيرة، ويقدر عدد النازحين داخليا في مأرب بنحو مليون مواطن يمني[13]. نحو 80% من الأطفال والنساء، ونتيجة لانعدام الامن الغذائي في مأرب في الفترة الأخيرة، حيث يعيش نحو 90% من العائلات على أقل من دولار ونصف في اليوم، اضطرت الأسر النازحة إلى الدفع بأطفالها إلى العمل[14]. مأرب ليس وحدها من ضمن المحافظات اليمنية التي تؤوي نازحين، فمحافظة الحُديدة على سبيل المثال بها نحو 250 ألف طفل من المشردين داخليا[15]، وارتفعت معدلات عمل الأطفال في هذه المحافظة لاسيما في ظل حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد التي مُنيت به المحافظة، فما يقرب من 27% من الأطفال في الْحديدة أي أكثر من طفل من بين كل أربعة أطفال يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد[16].

فبعض الأطفال في المحافظة اضطروا رغما عنهم إلي العمل في أعمال خطرة، تتطلب جهدا مضاعفاً من هؤلاء الأطفال وتؤثر عليهم جسمانيا ونفسيا، كأعمال البناء والعمل كشيالين وبعضهم جُندوا من قبل الحوثيين في المحافظة لحراسة مقار أمينة ولتقديم المساعدات اللوجستية للعناصر المسلحة، وتكشف حالة طفل يمني يعيش في مديرية حيس عن معاناة الأطفال في هذه المديرية، حيث يقول علي محسن وهو طفل يمني يبلغ من العمر 13 عاماً إنه بعد النزاع بين الحوثيين والجيش اليمني، واري جسد ابيه الثري وفقدت أسرته دخلها الشهري فما كان به إلا الاضطرار للعمل في أحد الورش للصناعات الخفيفة لكن الورشة كانت هدفا لقصف من قبل الحوثيين، فاضطر إلي العمل في جمع المحاصيل

---

[12] المرجع السابق نفسه

[13] اليمن: مليون نازح تحت خطر الحوثيين في مأرب، الوطن، 21 أبريل 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3v01XPB

[14] وضع مأساوي.. 79% من سكان مخيمات مأرب نساء وأطفال، العربية، 7 أبريل 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/2TNIEft

[15] Explosive violence and child displacement, OCHA services, 30 April 2021, https://bit.ly/3x7rDv9

[16] ارتفاع كبير لحالات سوء التغذية بين الأطفال الصغار في اليمن في ظل تردي الأوضاع، منظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة، 27 أكتوبر 2021، على الرابط التالي:
https://bit.ly/3ptdxkY

الزراعية بعد ذلك، وكان مُعرضة في أوقات كثيرة لحرارة الشمس العالية وفي بعض الأحيان كان يتأخر المُزارع في دفع اجورهم، يوضح علي إنه يمثل حالة من ضمن آلاف الأطفال في جنوب محافظة الحُديدة التي تضطرهم ظروف الحرب للعمل في أسوء أشكال العمل.

وفي **العراق**، بدأت موجات التشرد أو النزوح الداخلي منذ بدء الحرب علي تنظيم داعش الإرهابي، بين عامي 2014 إلي نهاية 2017، وبشكل عام فر معظم المواطنين إلي الأماكن الحضرية والمناطق المجاورة لها، فيما ذهب أخرون إلي المخيمات[17]، ويقدر عدد من ظل نازحاً داخليا في العراق بعد هزيمة تنظيم داعش في نهاية 2017، بما يربو علي 1.3 مليون عراقي[18]، أكثر من نصفهم من الأطفال وسجلت معدلات عمالة الأطفال في مناطق النزوح ارتفاعاً بوتيرة غير مسبوقة في العراق، لاسيما في مخيمات النازحين، ووفقا للمفوضية السامية لشئون اللاجئين في العراق فإن 17% من الأسر النازحة في العراق دفعت بأطفالها إلي العمل[19] لمواجهة ظروف الحياة اليومية، ومن أجل تحسين الدخل الشهري لتلك الأسر، في حين أن بعضهم دفع بأطفالهم إلي العمل بسبب فقدان معيل الأسرة في الحرب علي داعش أو نتيجة للعمليات الإرهابية في العراق[20]. ووفقا لعضو مجلس محافظة نينوى فإن عمالة الأطفال في المخيمات التي تؤوي النازحين في مخيم نينوى سجلت ارتفاعاً غير مسبوقاً، بعد أن تراجع دعم وزارة الهجرة لهذه المخيمات وتقلصت المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات الإنسانية الدولية والمحلية، وغياب عائل الأسرة، وارتبطت هذه الظاهرة في نينوى في العراق بانتشار الأطفال المشردين داخليا في الأسواق للعمل كحمالين أو بيع أي شيء في تقاطعات الطرق الرئيسية في المحافظة، ووثقت تقارير حقوقية حالات مماثلة في محافظة نينوى لاسيما في الموصل لمئات الأطفال الذين يعملون في أعمال خطرة كأعمال البناء وورش طي الألمونيوم وهي صناعات خطيرة قد تعرض حياة هؤلاء الأطفال للخطر وربما الوفاة في أحيان اخري[21].

وفي **الصومال**، يوجد 2.6 مليون نازح داخلي، بسبب النزاع المسلح والخلافات القبلية التي تؤدي إلي أحداث عنف، أضحي عمالة الأطفال أمر شائعة حيث أكثر من نصف الأطفال النازحين في الفئة العمرية من 4 إلى 15 يعملون في أعمال مختلفة، بعضهم في أعمال خطيرة، ويتلازم انتشار عمالة الأطفال على نطاق واسع في الصومال مع ارتفاع معدلات الفقر في مناطق المشردين داخليا لاسيما في منطقة بيدوا عاصمة ولاية باي. وفي بعض الأحيان يغيب الإطار القانوني لحماية الأطفال في الصومال من أسوء أشكال عمل الأطفال،

---

[17] تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق المشردين داخليا، في زيارته للعراق، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 13 مايو 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/3cGijGT

[18] لمحة عن الاحتياجات الإنسانية في العراق، دورة برنامج العمل الإنساني، فبراير 2021، ص 6، على الرابط التالي:https://bit.ly/3wbMVY8

[19] عمالة الأطفال.. المعاناة المسكوت عنها في العراق، شفق نيوز نقلا عن موقع مونيتور، 8 مايو 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/3z8US2o

[20] ضرورة إبقاء أطفال العراق متخلفين، القدس العربي، 16 نوفمبر 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/3z7W3z7

[21] أزمة النزوح تفاقم ظاهرة عمالة الأطفال في العراق، العربي الجديد، 21 سبتمبر 2018، على الرابط التالي:https://bit.ly/3g1E1qw

في بعض المناطق على سبيل المثال تعرف قوانين الولايات الطفل بانه كل شخص "ما دون 14 عاما" في تعارض مع اتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها الصومال في 2015، ويضفي هذا التعريف شرعية على عمل الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين 14 إلى 18 عاما، عملاً قانونيا. رغم إن قانون العمل الصومالي يحدد الحد الأدنى لعمل الأطفال بـ 15 عاماً و18 عاماً للانخراط في الأعمال الخطرة[22]. لكن في الغالب لا يكون غياب الإطار التشريعي المحُكم هو المحرك لعمالة الأطفال في الصومال في مناطق النزوح، لإن ظاهرة عمالة الأطفال في هذه المناطق ترتبط أكثر بارتفاع معدلات الفقر، والدوافع الاقتصادية هي المحرك الأساسي لهذه الظاهرة في مناطق النزوح، وهو ما يجعل هؤلاء الأطفال عُرضة أكثر للاستغلال سواء من قبل أصحاب العمل أو من الجماعات المسلحة.

بلا رقابة، زيادة عمالة الأطفال السوريين في البلدان المُضيفة

يواجه الأطفال اللاجئين بشكل عام تحديات جسيمة تتمثل في الاستغلال الجنسي والتجنيد الإجباري والاضطرار إلى العمل لساعات طويلة وشاقة، وبما إن سوريا من أكبر البلدان في منطقة الشرق الأوسط التي شكلت حالة طاردة لسكانها وفي مقدمتهم الأطفال بسبب النزاع المسلح التي دخل في عامه العاشر على التوالي، ودفعت الظروف الاقتصادية المتردية، والأوضاع غير القانونية لبعض الأطفال اللاجئين، وارتفاع معدلات الفقر بالنسبة للأطفال اللاجئين السوريين في الدول المضيفة حيث أكثر من 85 % من الأطفال السوريين في البلدان المضيفة تحت خط الفقر، دفعهم كل ما سبق إلى العمل الشاق وفي ظروف خطرة[23].

في **لبنان** على سبيل المثال، دفع الوضع الاقتصادي المتأزم في الأساس بالإضافة إلى تداعيات فيروس كورونا الأطفال السوريين إلى الانخراط في سوق العمل لاسيما سوق العمل غير الرسمي، بشكل قد يضر بصحتهم البدنية والنفسية، ووفقا للأمم المتحدة تضاعف عدد عمالة الأطفال السوريين اللاجئين الذين يتراوح أعمارهم ما بين 5 إلى 17 عاماً من 2.6% في عام 2019 إلى 4.4 في عام 2020. أما في **الأردن**، فعدد الأطفال السوريين العاملين يشكلون ما نسبته 70% من إجمالي عدد الأطفال العاملين بشكل عام، والبالغ عددهم ما يربو على 76 ألف طفل وفقا لإحصائيات رسمية[24].

وتنتشر عمالة الأطفال السوريين في الأردن في القطاع الزراعي وفي الاقتصاد غير الرسمي، أو ما يسمي القطاع غير المنظم، وهو قطاع غير خاضع لرقابة من الحكومة الأردنية ولا يخضع للتفتيش من قبل مفتشي العمل، وهو ما يعرض هؤلاء الأطفال لمخاطر جسيمة

[22] Children of Somalia Realizing Children's Rights in Somalia, Humanim, Available at the following link :https://bit.ly/3pveuJE

[23] اليونيسف: 85 % من الأطفال السوريين في "المجتمعات المضيفة" في الأردن يعيشون تحت خط الفقر، يونيسيف، 25 فبراير 2018، على الرابط التالي:https://uni.cf/3fU3HFJ

[24] أطفال سوريا اللاجئون يفقدون براءتهم في سوق العمل الأردني، Independent عربية، 17 يوليو 2019، على الرابط التالي:https://bit.ly/34WPEJf

بسبب انعدام شروط السلامة أثناء العمل[25]. ولا توجد إحصائيات بنسب الأطفال السوريين الذين دفعتهم ظروف الجائحة إلى العمل، لكن وفقا لتقارير حقوقية فإنه من المرجح أن عدد الأطفال السـوريين في الأردن الذين دفعوا إلى العمل قد ازداد عما قبل بعد انتهاء الموجة الأولي من فيروس كورونا بسـبب تداعيات الجائحة على الأسـر اللاجئة في الأردن وعلى الأردنيين بشكل عام.

في **تركيـا** يبلغ عـدد اللاجئين السـورين نحو 3 مليون و645 ألف 41% من هـذا العـدد من الأطفال، ويبلغ عدد السوريين العاملين في تركيا نحو مليون و97 ألف عامل، من بينهم مليون عامل يمارسـون عملهم بطريقة غير شـرعية (غير حاصـلين على تصـاريح عمل التي يحددها القانون التركي). وفي السـياق نفسـه يبلغ عدد الأطفال السـوريين العاملين في تركيا ما يربو على 153 ألف طفل، وفقا لما تحققت منه مؤسـسـة ماعت، وكانت نسـبة الأطفال في عام 2017 قد بلغت نحو 127 ألف إلا أن جائحة كورونا فاقمت من أزمة عمالة الأطفال السـوريين في تركيا[26]، فيرجح أن عدد الأطفال السـوريين العاملين في تركيا أكثر من ذلك بكثير نظراً لأنه في قليل من الحالات يعترف فيها صـاحب العمل بانه لديه عمالة من الأطفال، ولجئ بعض الأطفال إلي العمل في أعمال خطرة، محظورة بموجب الاتفاقيات الدولية التي صـادقت عليها تركيا، وأضطر البعض الأخر من الأطفال إلي التسول، خاضعين لبعض العصابات التي توظف الأطفال في مثل هذه الأعمال، وخلال عام 2020، ضبطت الشـرطة التركية نحو 2000 طفل من اللاجئين السوريين، أجبروا على العمل في شوارع تركيا كمتسولين، وأرجعت تقارير هذه الظاهرة إلى العصـابات المنتشـرة في تركيا، والتي تدفع بهؤلاء الأطفال نحو العمل في الشـارع، وهذا العدد تخطي الأرقام التي رصـدتها الشـرطة التركية في عام 2019 والتي بلغت 1808 طفل يعملون في نفس المهنة[27].

ويجبر هؤلاء الأطفال على التسـول لمدد طويلة تتجاوز في بعض الأحيان الاثني عشـر سـاعة، ويظهر هؤلاء الأطفال في جماعات مختلفة في الشـوارع التركية، ويترجلون وسـط السـيارات وإشـارات المرور، وينتظرون خارج المحال التجارية والأسـواق والبنوك، وهم عرضـة أكثر من غيرهم للإمراض أو حوادث السـير والإسـاءات البدنية والجسـدية من قبل المارة في الشـارع، وينبغي علي كافة الحكومات في البلدان المُضيفة للاجئين معالجة ظاهرة التسـول، باعتبارها تدخل ضمن إطار العمل الجبري أو الإتجار بغرض التسول، لإن كثير من التشـريعات المحلية في الغالب ما تفرق بين العمل الجبري وظاهرة التسول باعتبارهما ظاهرتين منفصلتين[28].

---

[25] دراسة بعنوان عمالة الأطفال في الأردن، المركز الوطني لحقوق الإنسان، ص73، على الرابط التالي: https://bit.ly/3uUsldv

[26] Syrian Refugees in the Turkish Labor Market, ILO Office in Turkey, 9 February 2020, https://bit.ly/3x0ZllN

[27] خلال عام 2020.. نحو ألفي طفل سوري يعمل في شوارع تركيا، الحل، 7 أبريل 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/3uZbFll

[28] تحالف عالمي لمكافحة العمل الجبري، مؤتمر العمل الدولي، ص 19، على الرابط التالي:https://bit.ly/3v10BE9

آثار جائحة كورونا على الأطفال اللاجئين والمشردين داخليا

شـــملت الآثار الناجمة على جائحة فيروس كورنا كل المجالات وكافة الفئات تقريبا في الدول المختلفة، إلا إن الجائحة كان لها أثر غير متناسب على اللاجئين في البلدان المضيفة والنازحين داخليا في دولهم، وعلى وجه التحديد عانى الأطفال والنساء في هذه المناطق أكثر من غيرهم بسـبب الجائحة، وبسـبب الظروف الاقتصـادية التي خلفتها الجائحة اضـطرت غالبية الأسـرة اللاجئة في الدول المضـــيفة إلى الدفع بأطفالهم إلي العمل بما في ذلك أســـوء أشـــكال العمل. وكان من بين تداعيات الجائحة ارتفاع معدلات الفقر في مناطق النزوح الداخلي وفي البلدان المُضيفة للاجئين.

ارتفاع معدلات الفقر

علي ســـبيل المثال في لبنان ارتفعت معدلات الفقر بنســـبة 33% وفقا لدراســـة أجرتها المفوضـية السـامية لشـئون اللاجئين بالتعاون مع البنك الدولي[29]، وفي تقديرات أخري فإن هذه النســـبة ترتفع لنحو 55% بســـبب جائحة فيروس كورونا، وارتفاع معدل التضـــخم في لبنان[30]، وكانت هذه النسـبة قبل الجائحة تصـل إلى 28% في لبنان، فيما ارتفعت نسـبة الفقر بين اللاجئين في لبنان وأغلبهم من السـوريين والفلسـطينيين بسـبب الجائحة إلى 56% في نهاية عام 2020، فما يصل إلى 90% من اللاجئين السوريين عاجزون عن تأمين ما يبقيهم على قيد الحياة. فيما زادت نسـبة الفقر بين اللاجئين والنازحون داخليا في إقليم كردسـتان العراق بنحو 21% و28% على التوالي[31]. أما في العراق فارتفعت معدلات الفقر من 20% في عام 2019 إلى 31.7% في يونيو 2020 وفقا لوزارة التخطيط العراقية بســـبب جائحة فيروس كورونا وانخفاض أســـعار النفط آنذاك وتوقف غالبية المشـــاريع في القطاعات الاقتصـــادية المختلفة[32].

أما عن الأطفال في العراق التي أثر عليهم ارتفاع معدل الفقر فإنه قبل الجائحة كان طفل من كل خمســـة في العراق، يعانون من الفقر، وارتفع هذا الرقم ليصـــل إلى طفلين من كل خمســـة أي بنســـبة 38% من الأطفال في العراق يعانون من مســـتويات مختلفة من الفقر[33] يدفع الفقر الأسـر اللاجئة بأطفالهم نحو العمل دون أي اعتبار لممارسـة أي اعمال شـاقة قد يترتب عليها اضـطرار بنمو الطفل الجسـدي أو النفسـي، وفي أحيان أخري يبحث الأطفال من

---

[29] الفقر يتعمق ويطول أمده بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة لهم، المفوضية السامية لشئون اللاجئين،17 ديسمبر 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/34ShPcf

[30] دراسة لـ إسكوا: ارتفاع نسبة الذين يعانون من الفقر المدقع في لبنان بـ 3 أضعاف إلى 23% في 2020، CNBC عربية، 22 أغسطس 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/3w1QW1A

[31] Changes in Poverty since the onset of COVID-19 on Syrian Refugees and Host Communities in Jordan, the Kurdistan Region of Iraq and Lebanon, Page 8, Available at the following link: https://bit.ly/3fSO9SG

[32] معدلات الفقر في العراق إلى ارتفاع والحكومة تحاول السيطرة عليها، The Independent عربية، 31 ديسمبر 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/3pvsoLC

[33] عمالة الأطفال.. المعاناة المسكوت عنها في العراق، شفق نيوز نقلا عن موقع مونيتور، 8 مايو 2021، علي الرابط التالي:https://bit.ly/3z8US2o

تلقاء أنفسهم عن أي اعمال لكسب المال وللحيلولة دون الوقع في براثن الفقر المدقع، وقد يقع الأطفال أيضا ضحايا لعمليات الإتجار في البشر المُنظمة ما يجعلهم مجبرون علي العمل الجبري بما في ذلك العمل في بيع المخدرات والتسول وفي بعض الأحيان الدعارة بالنسبة للفتيات اللاتي لم يبلغن 18 عاماً .

إعاقة الحصول على الخدمات الصحية

مثلما أدي انخفاض دخول الاسر اللاجئة على ارتفاع معدلات الفقر، ودفع أطفالهم إلى العمل، مثلما أثر ذلك أيضا على فرض قيود على وصول هؤلاء الأطفال للخدمات الصحية، وبسبب الجائحة عُلقت حملات التحصين ضد شلل الأطفال في أكثر من دولة بما في ذلك الدول التي تؤوي لاجئين وأطفال نازحين، في حين توقفت حملات التحصين ضد مرض الحصبة أيضا في 23 دولة بما فيهم بعض دول النزاع المسلح، وبشكل عام، كلما أصبحت الرعاية الصحية في حالة من الضغط المُكثف، كلما قلت فرص حصول هؤلاء الأطفال على الرعاية الصحية[34]. علي سبيل المثال بسبب تقلص المساعدات الإنسانية في مخيمات النازحين في شمال غرب سوريا أثناء الجائحة وحالة الإغلاق التي فرضت على الوصول إلى هذه المخيمات، ما أعاق حصول الأطفال على الخدمات الصحية، انتشر في أكتوبر 2020 مرض القوباء الجلدي[35] بين الأطفال النازحين في مخيم الدويلة بالقرب من مدينة سلقين في محافظة إدلب، وأرجع خبراء انتشار هذا المرض لقلة مواد النظافة التي تمنحها المنظمات الإنسانية للنازحين في المخيم بسبب الظروف التي فرضتها الجائحة، بالإضافة إلي تلوث المياه الذي يعتمد عيله هؤلاء الأطفال سواء كمياه للشرب أو لاستخدامات النظافة الشخصية[36]

في شهادات وثقتها تقارير حقوقية، وتحققت منها مؤسسة ماعت أوضحت وقائع خاصة بعمالة الأطفال في تركيا في ظل جائحة كورونا قدر هائل من المعاناة التي واجهه الأطفال السوريين في ظل الجائحة ، فطفل يدعي سامر يبلغ من العمر 15 عاماً ويعمل في مدينة بورصة ورشة لخياطة الملابس لسلسة متاجر شهيرة، أوضح إنه بصدور قرارات الإغلاق التي نجمت الجائحة من الحكومة التركية تم وضعه بين خيارين، أما البقاء في الورشة اليوم كاملاً، أثناء أيام الحظر لتغطية احتياجات السوق أو الرحيل نهائيا عن العمل، كما يوضح سامر أنه خُصم أكثر من مرة مرتبه بدعوي تضرر الإنتاج بسبب فيروس كورونا.

---

[34] أثر جائحة كوفيد-19 على الأطفال، الأمم المتحدة، 16 أبريل 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/2TNFAzX

[35] القوباء عدوى جلديّة تسببها الجرثومة العنقوديّة الذّهبية والجرثومة العقديّة المُقيّحة، أو كلتاهما، وتتشكل بسبب العدوى تقرحات جلدية ذات قشور صفراء، ويسبب أيضا طفحا جلديا يملؤوه سائل أصفر في كثير من الأحيان، ويعرف المرض بسرعة انتقال العدوى، وتلزم مراعاة قواعد النظافة لمنع انتشاره.

[36] مرض "القوباء" الجلدي ينتشر بمخيم للنازحين في إدلب، العربي الجديد، 5 أكتوبر 2020، على الرابط التالي:https://bit.ly/34V0VcX

الآثار المترتبة على ارتفاع معدلات عمل الأطفال بين اللاجئين والنازحين داخليا

في الغالب ما تُلقي ظاهرة العمالة بأعباء ثقيلة على الأطفال، لاسيما الأطفال اللاجئين والنازحين داخليا، وتترك هذه الظاهرة أثارها على النمو الجسدي والبدني للطفل، لكن أكثر هذه الأثار سلبية هي الآثار النفسية التي تنجم عن المشاق التي يتحملها الطفل لاسيما إذا كان في سن صغير للغاية، ومن أكثر الظواهر فداحة هي ظاهرة لصيقة بارتفاع معدلات الأطفال، تسرب الأطفال عن العملية التعليمية سواء في البلدان المُضيفة أو مناطق النزوح الداخلي.

الحالة النفسية للأطفال

من أهم الأثار المترتبة على العمل الشاق للأطفال هي الحالة النفسية السيئة التي تصيب الأطفال في الفئة العمرية الصغيرة، وفي مناطق النزوح الداخلي وفي الدول التي تؤوي أطفال لاجئين يتعرض هؤلاء النشء لأزمات نفسية بسبب عدم تحملهم أعباء العمل الشاق، والإصابات التي قد تلحق بهم في بعض الأحيان جراء ممارسة العمل في أعمال تنطوي في طبيعتها علي خطورة بالغة، ووفقا لمنظمة "أنقذوا الطفولة" فإن ارتفاعاً قياسا في معدلات انتحار الأطفال في شمال غرب سوريا، فطفل من كل 5 من الأطفال المسجلين في المنطقة حاولوا الانتحار أو انتحروا بالفعل، فنحو 246 طفل انتحروا و1748 حاولوا الانتحار حيث ارتفع معدل انتحار الأطفال بنسبة 90% في نهاية عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، ومن بين الأطفال الذين حاولوا الانتحار 42 طفلاً علي الأقل أعمارهم لا تتخطي 15 عاماً، وكان اخر حالة انتحار لطفل يبلغ من العمر 14 عاماً في مخيم النازحين في حماة[37]. وبمحاولة مؤسسة ماعت معرفة الأسباب التي تدفع هؤلاء الأطفال للانتحار في هذه السن، وجدنا إن أحد أهم الأسباب هو العمل الشاق الذي لا يقدر الأطفال على تحمله في هذه المرحلة العمرية بالإضافة إلى الأعباء التي يتحملونها في هذا السن الصغير. وفي تركيا أظهرت دراسة سابقة لجامعة مرمرة في مدينة إسطنبول إن 60% من الأطفال السوريين اللاجئين يعانون من أمراض نفسية، ومن بين الأسباب التي أوردتها الدراسة كسبب لإصابة هؤلاء الأطفال بالأزمات النفسية هو الوظائف الذين يشتغلون بها في تركيا، ونوع الوظائف التي يعمل بها أباء هؤلاء الأطفال[38].

[37] ارتفاع كبير في محاولات انتحار الأطفال في شمال غرب سوريا، مهاجر نيوز، 7 مايو 2021، على الرابط التالي:https://bit.ly/2T47R4Q

[38] 60% من اللاجئين السوريين في تركيا يعانون من المرض النفسي، عنب بلدي، 3 مايو 2018، على الرابط التالي:https://bit.ly/3zd55Lo

التسرب من التعليم

كانت معدلات التحاق الأطفال اللاجئين قبل الجائحة متدنية للغاية، وجاءت الجائحة لتفرض قيوداً أشد على تعليم الأطفال اللاجئين، فأكثر من نصف الأطفال اللاجئين في العالم أصبحوا خارج العملية التعليمية[39]. بسبب الوباء، فلم يُتاح لعدد كبير من الأطفال اللاجئين العودة للمدراس في ظل ظروف الإغلاق المتكرر بسبب الموجات المتتالية للجائحة، في حين إن بعض الأسر لم تعد قادراً علي الالتزام بدفع الرسوم المدرسية لأطفالها بسبب فقدان عائل الأسرة لعمله أو تخفيض راتبه، وأخرين لم يتثنى لهم التأقلم مع نظام "التعليم عن بعد" الذي أكملت به عدد من الدول مراحلها التعليمية نظرا لعدم توافر التكنولوجية لديهم. في الأردن على سبيل يبلغ عدد الأطفال اللاجئين السوريين المسجلين في مدراس الأردن 236 ألف طفل، لا يصل منهم إلى العملية التعلمية سوي نحو 136 ألف طفل، ما يشكل نسبة 64% من عدد الأطفال الذين يحق لهم الاستمرار في التعليم[40]. أما في تركيا، فارتفعت معدلات خروج الأطفال اللاجئين بالتعليم من 65% حتى نهاية 2017[41]، إلى نحو 80% من عدد الأطفال الذين يحق لهم الالتحاق بالتعليم في عام 2020 [42]. وفي شمال سوريا أفادت منظمة "أنقذوا الأطفال" إن 2 من كل 3 أطفال في شمال سوريا لم يعد بإمكانهم الذهاب إلى المدرسة وإكمال تعليمهم بسب اضطرارهم للعمل، ونظرا للظروف التي خلفها وباء كورونا، ودللت المنظمة على ذلك، وفقا لما قاله بعض الأسر في محافظة الرقة الذين فضلوا ذهاب أطفالهم للعمل عن الاستمرار في الدراسة[43]. وفي العراق أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسف" إن 355 ألف طفل وفتاة في مناطق النزوح أصبحوا خارج العملية التعليمة بسبب انخراط بعضهم في العمل ونظرا لتداعيات جائحة فيروس كورونا[44]. ومن بين الوقائع الدالة على أن الانخراط في العمل بمثابة سبب رئيسي في الخروج من العملية التعليمية وفقا لمدير مدرسة الأمل في مخيم أطمة الحدودي في شمال سوريا والذي يقول: "لدينا في سجلات المدرسة 257 طفلاً من الذكور، بينما لا يوجد منهم على مقاعد التعليم غير 150 طفلاً، وبعد الاضطلاع، تبين أن نحو 160 طفلاً يتغيبون لأسابيع بسبب خروجهم مع ذويهم للعمل في قطف الزيتون، وبالطبع ذلك يؤثر تماماً على عامهم

---

[39] نصف الأطفال اللاجئين في العالم خارج المدرسة، CNN عربية، 3 سبتمبر 2020، على الرابط التالي: https://cnn.it/3fWzSEr

[40] البنك الدولي: فجوة "تعليم الأطفال" في الأردن تزيد على 4 أعوام، الغد، 23 سبتمبر 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/34Ukli4

[41] كم هو عدد الطلاب السوريين في تركيا؟، أورينت نت، 15 ديسمبر 2017، على الرابط التالي: https://bit.ly/34SUlnl

[42] تركيا.. السوريون أكثر المتضررين بفيروس كورونا ومركز أبحاث ينشر أرقاما مرعبة لمن خسروا وظائفهم، أورينت نت.5 مايو 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/3vYdZdw

[43] عمالة الأطفال السوريين.. هل يتهرب المجتمع من أداء مسؤوليته؟، عنب بلدي، 5 يونيو 2020، على الرابط التالي: https://bit.ly/3z74QkY

[44] مصدر سبق ذكره، على الرابط التالي: https://bit.ly/3z7EfEf

الدراسي وحرمانهم من التعليم والانتقال إلى مراحل تعليمية أعلى، ولفت إلى أن هذه الظاهرة لا تقتصر على مدرسته فحسب: "بل تشمل طيف من مدارس المخيمات"[45].

التوصيات:

إلي الدول المُضيفة

- إنشاء آلية لرصد عمل الأطفال بما في ذلك الأطفال اللاجئين، وإتاحة هذه البيانات للمختصين، ومعرفة احتياجات هؤلاء الأطفال. وتحديد الأطفال المعرضين للخطر.
- إنشاء عدد من مراكز الطب النفسي تكون مُختصة في معالجة حالات الأطفال الذين يعانون من أزمات نفسية نتيجة انخراطهم في العمل لاسيما الأعمال الخطيرة، وتقديم الدعم اللازم لهؤلاء الأطفال.
- مؤامة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان لاسيما اتفاقيات منظمة العمل الدولية وبما يتماهى مع الغاية رقم 7 من الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة التي تحث على إنهاء كافة أنواع العمل الجبري للأطفال.

إلي دول النزوح الداخلي

- ضمان الامتثال الكامل لمعايير القانون الدولي الإنساني، لاسيما فيما يتعلق بضرورة حصول الأطفال على التعليم في النزاعات المسلحة.
- اتخاذ التدابير المناسبة لإعادة إدماج الأطفال ضحايا الأزمات النفسية الناتجة عن ضغط العمل، في مجتمعاتهم مرة أخري مع توفير كافة أوجه الحماية لهم حتي لا يضطروا للعمل مرة أخري في غير السن القانوني.

إلي المنظمات والهيئات الدولية الداعمة للطفل

- التوسع في إطلاق البرامج الهادفة للحد من عمالة الأطفال بالتعاون مع حكومات الدول التي تشهد معدلات مرتفعة من عمالة الأطفال.
- ينبغي على المفوضية السامية لشئون اللاجئين، كونها مسؤولة عن توفير حل دائم لوضع اللاجئين، وغيرها من الوكالات والهيئات الأممية مواصلة مساعدة الدول المضيفة والدول التي تشهد حالات واسعة من النزوح الداخلي للوفاء بالتزاماتها في حماية الأطفال ومراقبة هذه الالتزامات وإصدار تقارير دورية بشأنها.

[45] مصدر سبق ذكره على الرابط التالي: https://bit.ly/3zbT88o